

■ "النقد الدولي" يتوقع نموًا 3.5% للكويت في 2020



وكانت أعلنت الكويت عن موازنة 2019-2020، والتي شملت زيادة في الإنفاق بنسبة 4.7% إلى 22.5 مليار دينار (74.15 مليار دولار)، وقد شكّلت الأجور والدعم 71% من الميزانية. المصدر (موقع cnbc عربي، بتصرّف)

توقع صندوق النقد الدولي أن تحقق القطاعات غير النفطية في الكويت نمواً بنحو 3.5% في عام 2020، نظراً لأن ارتفاع أسعار النفط سيعزز الإنفاق الرأسمالي.

ويفترض الصندوق متوسطاً لسعر النفط عند 57 دولاراً للبرميل في 2019-2020، يزيد إلى 60 دولاراً للبرميل في الأجل المتوسط، مبيّناً أنه مع تسارع وتيرة تنفيذ المشروعات الرأسمالية، من المتوقع أن يزيد النمو غير النفطي إلى نحو 3.5% في 2020.

وتوقع أن يرتفع معدل التضخم في 2019-2020 إلى نحو 2.5% مع تبدد العوامل الانكماشية التي جرى رصدها في 2018. مفصلاً عن أنّ زيادة الدخل من الإيرادات النفطية والاستثمارات ساعدت على تحسين الميزان المالي بشكل عام في 2017-2018 إلى فائض يقدر بـ 8% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي سيصل إلى نحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2018-2019.

■ ارتفاع فائض الميزان التجاري القطري 6.6 في المئة

2018. ووفقاً للبيانات، فقد انخفضت الصادرات القطرية بنسبة 1.9 في المئة خلال الشهر الماضي، إلى 25.4 مليار ريال (6.97 مليارات دولار)، مقارنة بنحو 25.9 مليار ريال (7.1 مليارات دولار) في الشهر المماثل من 2017.

وأظهر الميزان التجاري هبوط قيمة الواردات بنسبة 13.3 في المئة إلى 9.5 مليارات ريال (2.6 مليار دولار)، من 11 مليار ريال (3 مليارات دولار) في ديسمبر 2017.

المصدر (موقع الخليج أون لاين، بتصرّف)

ارتفع فائض الميزان التجاري السلعي لدولة قطر، في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، بنسبة 6.6% على أساس سنوي.

ويحسب بيانات وزارة التخطيط والإحصاء، سجل الميزان التجاري في قطر (الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات)، خلال الشهر الماضي، فائضاً بقيمة 15.9 مليار ريال (4.36 مليارات دولار). في حين كان فائض الميزان التجاري القطري سجل 14.9 مليار ريال (4 مليارات دولار) في الشهر المماثل من 2017.

وعلى أساس شهري، تراجع الفائض التجاري بنسبة 1.9% في ديسمبر الماضي، مقابل 16.18 مليار ريال (4.4 مليارات دولار) في نوفمبر

■ الإمارات تذلّل الصعوبات التي يواجهها المستثمر الأجنبي



ولفت إلى أنّ "إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر في وزارة الاقتصاد سوف تقوم بعمل الأمانة العامة للجنة الجديدة". المصدر (موقع العربية. نت، بتصرّف)

كشّف وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة عبد الله آل صالح، عن أنّ لجنة الاستثمار الأجنبي المباشر برئاسة وزير الاقتصاد التي شكلها مجلس الوزراء، ستتولى مهمة تذليل الصعوبات التي قد يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأشار آل صالح إلى أنّ "اللجنة ستعمل على التنسيق بين كل الجهات والمؤسسات الاتحادية والمحلية المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر. كما ستقوم اللجنة بالعمل على توحيد الإجراءات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر بين مختلف إمارات الدولة، ووضعها في لوائح جديدة بطريقة ميسرة وسهلة للمستثمر الأجنبي. كذلك ستعمل اللجنة على توفير كل البيانات والأدلة والفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمر الأجنبي بالتنسيق مع الجهات المعنية كافة".